

تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة

The subject of the article: The evolution of the interest requirements in annulment lawsuits between expansion and judicial restriction: a comparative analytical study

الدكتور عبد القادر يوسف شامخ

أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط

الملخص

تعد المصلحة من أهم شروط قبول دعوى الإلغاء، لأنها تمثل الصلة القانونية أو الواقعية التي تربط الطاعن بالقرار الإداري المطعون فيه. فلا تقبل الدعوى، من حيث الأصل، إذا كانت مجردة أو نظرية أو مرفوعة من شخص لا يتأثر بالقرار. غير أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يختلف عن المصلحة في الدعاوى الشخصية؛ ذلك أن دعوى الإلغاء دعوى ذات طبيعة موضوعية، تستهدف حماية المشروعية الإدارية وتطهير النظام القانوني من القرارات غير المشروعة، ولذلك عرف شرط المصلحة فيها تطوراً ملحوظاً بين اتجاه قضائي موسع يفتح باب الطعن لحماية للقانون، واتجاه مقيد يهدف إلى منع الدعاوى الكيدية أو الشعبية أو غير الجدية.

يناقش هذا البحث تطور شرط المصلحة في دعوى الإلغاء من خلال دراسة تحليلية مقارنة، تبرز الأساس القانوني للمصلحة، وطبيعتها، وأنواعها، ومعايير تقديرها، وأثر الاجتهاد القضائي في توسيعها أو تقييدها. كما يدرس البحث علاقة شرط المصلحة بالطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء، وبحق التقاضي، وبمبدأ المشروعية، وباعتبارات استقرار الأوضاع الإدارية. وتخلص الدراسة إلى أن القضاء الإداري مطالب بتحقيق توازن دقيق: فلا يضيق المصلحة بما يحصن قرارات الإدارة غير المشروعة، ولا يوسعها إلى درجة تحويل دعوى الإلغاء إلى دعوى شعبية مفتوحة بلا ضابط.

الكلمات المفتاحية: دعوى الإلغاء؛ شرط المصلحة؛ القضاء الإداري؛ المشروعية الإدارية؛ تجاوز السلطة؛ المصلحة الشخصية؛ المصلحة الجماعية؛ الطعن بالإلغاء؛ التوسع القضائي؛ التقييد القضائي.

Article Summary

Standing is one of the most important conditions for accepting an annulment action, as it represents the legal or factual link between the appellant and the challenged administrative decision. In principle, a claim is inadmissible if it is abstract, theoretical, or filed by someone unaffected by the decision. However, the standing requirement in an annulment action differs from that in personal lawsuits. An annulment action is a substantive action aimed at protecting administrative legality and purging the legal system of unlawful decisions. Therefore, the standing requirement in an annulment action has undergone significant development, ranging from a broad judicial trend that opens the door to appeals to protect the law, to a more restrictive trend aimed at preventing malicious, populist, or frivolous lawsuits.

This research discusses the evolution of the standing requirement in an annulment action through a comparative analytical study. It highlights the legal basis of standing, its nature, types, and criteria for assessing it, as well as the impact of judicial interpretation on its expansion or restriction. The research also examines the relationship between the standing requirement and the substantive nature of the annulment action, the right to litigation, the principle of legality, and considerations of administrative stability. The study concludes that the administrative judiciary is required to achieve a delicate balance: it should not narrow the scope of the interest in a way that protects the illegal decisions of the administration, nor should it broaden it to the point of turning the annulment lawsuit into an open popular lawsuit without any control.

المقدمة

تقوم دعوى الإلغاء على فكرة جوهرية مفادها أن الإدارة، مهما امتلكت من امتيازات وسلطات، تظل خاضعة للقانون، وأن القرارات الإدارية غير المشروعة يجب ألا تبقى منتجة لآثارها داخل النظام القانوني. ولذلك تعد دعوى الإلغاء إحدى أهم آليات الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، بل توصف في الفقه الإداري بأنها دعوى المشروعية بامتياز، لأنها تستهدف إعدام القرار الإداري المخالف للقانون، لا مجرد تعويض المتضرر عنه.

غير أن حق الطعن بالإلغاء، رغم أهميته، لا يمارس بصورة مطلقة أو غير مقيدة. فالقضاء لا يفتح أبوابه لكل شخص يريد مناقشة مشروعية أي قرار إداري، وإلا تحولت دعوى الإلغاء إلى دعوى شعبية عامة قد تؤدي إلى إرباك الإدارة وتعطيل استقرار المراكز القانونية. ومن هنا ظهر شرط المصلحة بوصفه شرطاً جوهرياً لقبول الدعوى. فالقاعدة العامة في الإجراءات تقول: لا دعوى بغير مصلحة. غير أن هذه القاعدة تكتسب في دعوى الإلغاء خصوصية دقيقة، لأن الدعوى ليست ذات طبيعة شخصية خالصة، بل لها بعد موضوعي يتصل بحماية القانون.

وتكمن أهمية شرط المصلحة في أنه يمثل نقطة التوازن بين اتجاهين متعارضين ظاهرياً. الاتجاه الأول هو توسيع الولوج إلى القضاء حماية للمشروعية، وتمكين الأفراد والهيئات من الطعن في القرارات الإدارية التي تمس مصالحهم. والاتجاه الثاني هو تقييد الطعن ومنع الدعاوى النظرية أو الكيدية أو المرفوعة من أشخاص لا تربطهم بالقرار صلة جدية. وبين هذين الاتجاهين تطور القضاء الإداري في مختلف الأنظمة القانونية، فوسع المصلحة في حالات، وضيّقها في حالات أخرى.

فمن جهة، وسع القضاء مفهوم المصلحة عندما قبل مصلحة غير مباشرة، أو محتملة، أو أدبية، أو جماعية، أو مهنية، متى كانت جدية ومشروعة. كما اعترف بمصلحة الجمعيات والنقابات والهيئات المهنية في الطعن في قرارات تمس أهدافها أو مصالح أعضائها. ومن جهة أخرى، قيد القضاء المصلحة عندما رفض الطعون المجردة أو الشعبية، أو تلك التي يرفعها أشخاص لا يمسهم القرار إلا من بعيد، أو لا يسعون إلا إلى مراقبة الإدارة مراقبة عامة دون مركز قانوني أو مصلحة خاصة.

وتزداد أهمية البحث في هذا الموضوع لأن شرط المصلحة ليس مسألة إجرائية بسيطة، بل هو أداة قضائية ذات أثر عميق في حماية المشروعية. فإذا توسع القاضي كثيراً في قبول المصلحة، فقد يثقل الإدارة بدعاوى كثيرة وربما يفتح الباب أمام استعمال القضاء لأغراض سياسية أو شخصية أو كيدية. وإذا ضيّق القاضي كثيراً، فقد يؤدي ذلك إلى تحصين قرارات غير مشروعة من الرقابة، خاصة إذا لم يوجد شخص ذو مصلحة مباشرة يطعن فيها أو إذا خاف المتضررون من اللجوء إلى القضاء.

كما أن تطور الإدارة الحديثة جعل شرط المصلحة أكثر تعقيداً. فالقرارات الإدارية لم تعد تمس دائماً شخصاً واحداً بصورة مباشرة، بل قد تكون تنظيمية أو بيئية أو عمرانية أو اقتصادية أو رقمية، وتؤثر في جماعات واسعة أو في مصالح مستقبلية أو في مصالح جماعية. ومن ثم، فإن التصور التقليدي للمصلحة بوصفها مصلحة شخصية مباشرة حائلة قد لا يكون كافياً في كل الحالات. ولذلك ظهرت الحاجة إلى مقارنة أكثر مرونة، دون التخلي عن الجدية والضبط.

وتتحدد إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي الآتي:

كيف تطور شرط المصلحة في دعوى الإلغاء بين مقتضيات التوسع حماية للمشروعية، ومقتضيات التقييد منعاً للدعاوى غير الجدية أو الشعبية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالمصلحة في دعوى الإلغاء؟
2. ما علاقة شرط المصلحة بالطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء؟
3. ما الشروط الواجب توافرها في المصلحة حتى تقبل الدعوى؟
4. كيف وسع القضاء الإداري مفهوم المصلحة؟

5. متى يتجه القضاء إلى تقييد شرط المصلحة؟

6. ما موقع المصلحة الجماعية والنقابية والجمعية في دعوى الإلغاء؟

7. كيف أثرت التطورات المعاصرة، مثل البيئة والرقمنة والحقوق الجماعية، في مفهوم المصلحة؟

8. ما الضابط الأمثل بين حماية المشروعية واستقرار العمل الإداري؟

وينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: أن المصلحة في دعوى الإلغاء ليست مصلحة شخصية ضيقة بالضرورة، بل يمكن أن تكون مصلحة مادية أو أدبية أو جماعية أو محتملة، بشرط أن تكون جديدة ومشروعة.

الفرضية الثانية: أن الطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء تبرر قدرًا من التوسع في شرط المصلحة حماية للمشروعية، لكنها لا تلغي ضرورة وجود صلة بين الطاعن والقرار.

الفرضية الثالثة: أن التقييد القضائي لشرط المصلحة لا يكون سلبياً دائماً، لأنه يحمي القضاء من الدعاوى الكيدية ويحمي الإدارة من الطعون غير الجدية.

الفرضية الرابعة: أن التطور المعاصر للحقوق والمصالح الجماعية يفرض إعادة قراءة شرط المصلحة بما يسمح بحماية أوسع للمشروعية دون تحويل دعوى الإلغاء إلى دعوى شعبية مطلقة.

أما المنهج المعتمد فهو منهج تحليلي مقارنة. فهو تحليلي من حيث دراسة مفهوم المصلحة وشروطها وتطبيقاتها، ومقارن من حيث الاستئناس بالتجربة الفرنسية وبعض التجارب العربية والمغربية والمصرية في قضاء الإلغاء.

وسيعالج البحث الموضوع من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: التأصيل القانوني لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء.

المبحث الثاني: مظاهر التوسع القضائي في شرط المصلحة.

المبحث الثالث: مظاهر التقييد القضائي لشرط المصلحة وحدود التوازن المطلوب.

المبحث الأول: التأصيل القانوني لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء

المطلب الأول: مفهوم المصلحة في دعوى الإلغاء

المصلحة في الدعوى هي الفائدة العملية أو القانونية التي يسعى المدعي إلى تحقيقها من وراء لجوئه إلى القضاء. وفي دعوى الإلغاء، تعني المصلحة وجود صلة جدية بين الطاعن والقرار الإداري المطعون فيه، بحيث يؤدي إلغاء القرار إلى تحقيق نفع للطاعن أو رفع ضرر عنه، سواء كان هذا النفع مادياً أو معنوياً، مباشراً أو غير مباشر بدرجة معقولة.¹

وتختلف المصلحة في دعوى الإلغاء عن المصلحة في دعوى التعويض. ففي دعوى التعويض، يكون المدعي مطالباً عادة بإثبات ضرر شخصي مباشر وعلاقة سببية بين خطأ الإدارة والضرر. أما في دعوى الإلغاء، فإن المصلحة لا ترتبط دائماً بضرر محقق، بل يكفي أن يكون القرار الإداري مؤثراً في مركز الطاعن أو مصالحه بصورة جدية.

وتظهر خصوصية المصلحة في دعوى الإلغاء في أن الطاعن لا يطلب من القاضي إلزام الإدارة بأداء مالي أو تعويضه فقط، بل يطلب إعدام قرار إداري غير مشروع. ومن ثم فإن الدعوى تخدم الطاعن من جهة، وتخدم المشروعية العامة من جهة أخرى.

ومع ذلك، لا يعني ذلك أن دعوى الإلغاء مفتوحة لكل شخص دون قيد. فالمصلحة شرط يمنع الطعن المجرد في أعمال الإدارة. فلا يكفي أن يكون القرار غير مشروع نظرياً، بل يجب أن يكون للطاعن شأن في الطعن فيه.

المطلب الثاني: علاقة المصلحة بالطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء

تعد دعوى الإلغاء دعوى موضوعية لأنها توجه إلى القرار الإداري ذاته، وتستهدف فحص مشروعيتها، لا مجرد حماية حق شخصي بالمعنى الضيق. فالقاضي عندما ينظر في دعوى الإلغاء يتحقق مما إذا كان القرار قد صدر عن جهة مختصة، ووفق الإجراءات القانونية، وبسبب صحيح، ومحل مشروع، وغاية مشروعة. 2

وهذه الطبيعة الموضوعية أثرت في شرط المصلحة. فلو كانت دعوى الإلغاء دعوى شخصية خالصة، لكان شرط المصلحة أكثر ضيقاً. أما لأنها دعوى مشروعية، فقد اتجه القضاء إلى عدم التشدد في مفهوم المصلحة، وقبل مصالح متنوعة متى كانت جدية. لكن الطبيعة الموضوعية لا تلغي شرط المصلحة. فهناك فرق بين القول إن دعوى الإلغاء تحمي المشروعية، والقول إن كل فرد يستطيع رفعها ضد أي قرار إداري. الأول صحيح، والثاني يحول الدعوى إلى دعوى شعبية. ولذلك استقر القضاء على أن الطاعن لا يدافع عن القانون مجرداً، بل يجب أن يكون القرار قد مسه أو قد يمسّه في مصلحة معتبرة.

وهكذا يتبين أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يقوم على معادلة دقيقة: توسيع نسبي لأن الدعوى موضوعية، وتقييد ضروري لأن القضاء ليس مجالاً للطعون المجردة.

المطلب الثالث: شروط المصلحة المقبولة

يشترط في المصلحة لقبول دعوى الإلغاء أن تكون:

أولاً: شخصية أو ذات صلة بالطاعن.

أي أن يكون للطاعن ارتباط بالقرار المطعون فيه. ولا يشترط دائماً أن يكون القرار موجهاً إليه بالاسم، فقد يكون قراراً تنظيمياً أو عاماً يمس فئة ينتهي إليها الطاعن.

ثانياً: مباشرة أو جدية.

لا تقبل المصلحة البعيدة أو الاحتمالية الضعيفة. لكن القضاء قد يقبل المصلحة غير المباشرة إذا كانت العلاقة بين الطاعن والقرار واضحة ومعقولة.

ثالثاً: قائمة أو محتملة.

الأصل أن تكون المصلحة قائمة وقت رفع الدعوى، لكن تقبل المصلحة المحتملة إذا كان القرار من شأنه أن يؤثر مستقبلاً في مركز الطاعن على نحو جدي. 3

رابعاً: مشروعة.

لا تقبل المصلحة المخالفة للقانون أو النظام العام. فمن يطعن في قرار لأنه يمنعه من الاستمرار في وضع غير مشروع لا تكون له مصلحة قانونية معتبرة.

خامساً: عملية.

يجب أن يكون الحكم بالإلغاء قادراً على تحقيق فائدة للطاعن. فإذا لم يعد للإلغاء أي أثر عملي، قد تنتفي المصلحة، مع مراعاة أن بعض الأنظمة تقبل استمرار المصلحة إذا كانت هناك آثار قانونية أو أدبية قائمة.

وبذلك، فإن المصلحة ليست مجرد صيغة شكلية، بل معيار مرن يقدره القاضي بحسب طبيعة القرار ومركز الطاعن وأثار الطعن.

المطلب الرابع: التمييز بين المصلحة والصفة

يقع في كثير من الأحيان خلط بين المصلحة والصفة. فالمصلحة هي الفائدة من رفع الدعوى، أما الصفة فهي صلاحية الشخص لتمثيل المركز القانوني الذي يرفع الدعوى باسمه. 4

قد يكون للشخص مصلحة في الطعن، لكنه لا يملك الصفة إذا كان يطعن باسم غيره دون وكالة أو سند قانوني. وقد تكون له صفة، لكن لا مصلحة له إذا لم يكن الحكم سيعود عليه بأي فائدة.

وفي دعوى الإلغاء، يثور التمييز بوضوح في دعاوى الجمعيات والنقابات. فالجمعية قد تكون لها صفة التقاضي إذا كان نظامها الأساسي يسمح لها بذلك، لكن لا تقبل دعاؤها إلا إذا كان القرار المطعون فيه يمس الغرض الذي أنشئت من أجله أو مصالح أعضائها. والنقابة لها صفة في الدفاع عن المصالح الجماعية للمهنة، لكن لا تقبل منها دعوى تتعلق بمصلحة فردية بحتة لأحد أعضائها إلا في الحدود التي يجيزها القانون.

والتمييز بين المصلحة والصفة مهم لأنه يمنع الخلط بين أهلية الشخص في التقاضي وبين وجود فائدة حقيقية من الدعوى.

المطلب الخامس: المصلحة وحق التقاضي

يرتبط شرط المصلحة بحق التقاضي. فمن جهة، لا يجوز تقييد حق التقاضي بقيود تعسفية تحرم الأفراد من الطعن في قرارات الإدارة. ومن جهة أخرى، لا يمكن ترك باب القضاء مفتوحاً لكل دعوى مجردة أو كيدية. ولذلك يمثل شرط المصلحة أداة تنظيمية لحق التقاضي، لا أداة لإلغائه. 5

ويجب أن يفسر شرط المصلحة بما يحقق التوازن بين أمرين:

1. تمكين المتضررين أو المتأثرين بقرارات الإدارة من الوصول إلى القضاء.
 2. منع استعمال القضاء في منازعات لا صلة حقيقية للطاعن بها.
- وقد يؤدي التشدد المفرط في شرط المصلحة إلى إضعاف حق التقاضي، خصوصاً في القرارات التنظيمية أو البيئية أو العمرانية التي تمس مصالح جماعية. كما قد يؤدي التساهل المطلق إلى إثقال القضاء بدعاوى لا جدوى عملية منها.
- ومن ثم فإن القاضي الإداري، وهو يقدر المصلحة، لا يطبق شرطاً جامداً، بل يمارس وظيفة توازنية بين حماية المشروع وحسن سير العدالة.

المطلب السادس: المصلحة في دعوى الإلغاء مقارنة بالدعاوى الأخرى

تختلف المصلحة في دعوى الإلغاء عن المصلحة في غيرها من الدعاوى الإدارية.

في دعوى التعويض، يجب أن يثبت المدعي ضرراً شخصياً ومباشراً. أما في دعوى الإلغاء، فيكفي غالباً أن يكون القرار مؤثراً في مركز الطاعن أو مصالحه، ولو لم يتحقق الضرر بعد.

وفي دعاوى القضاء الكامل، يكون القاضي قادراً على تعديل المراكز القانونية والحكم بالتعويض أو بمبالغ مالية، ولذلك قد تكون المصلحة أكثر ارتباطاً بحق ذاتي. أما في دعوى الإلغاء، فالمطلوب هو إزالة القرار غير المشروع، مما يبرر مرونة نسبية في شرط المصلحة.

وفي الدعاوى الدستورية أو الشعبية، قد يكون الطعن مفتوحاً لفئات أو جهات محددة دون اشتراط مصلحة شخصية بالمعنى التقليدي، لكن دعوى الإلغاء الإدارية لا تصل عادة إلى هذا المستوى من الانفتاح.

ومن هنا، فإن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يتميز بخصوصية مزدوجة: هو أوسع من المصلحة في الدعاوى الشخصية، وأضيق من الدعوى الشعبية العامة.

المبحث الثاني: مظاهر التوسع القضائي في شرط المصلحة

المطلب الأول: قبول المصلحة المادية والمعنوية

من مظاهر التوسع القضائي أن المصلحة لم تعد محصورة في الضرر المادي أو المالي، بل امتدت إلى المصلحة المعنوية أو الأدبية. فقد يكون للطاعن مصلحة في الطعن إذا مس القرار كرامته أو مركزه الأدبي أو اعتباره المهني أو وضعه الاجتماعي أو حقه في المشاركة. 6

الموظف الذي يطعن في قرار تأديبي لا تكون مصلحته مالية فقط، بل قد تكون أدبية تتعلق بسمعته المهنية. والطالب الذي يطعن في قرار إداري يمس ترتيبه أو نتيجته قد تكون له مصلحة علمية ومعنوية. والجمعية التي تدافع عن غرض بيئي أو ثقافي قد تكون لها مصلحة معنوية في الطعن ضد قرار يمس ذلك الغرض.

وهذا التوسع مهم لأنه يعكس تطور مفهوم المصلحة من الفائدة المالية الضيقة إلى الفائدة القانونية والاجتماعية الأوسع. فالقانون الإداري لا يحمي الذمة المالية فقط، بل يحمي المراكز القانونية والقيم المشروعة التي يعترف بها النظام القانوني.

المطلب الثاني: قبول المصلحة المحتملة

الأصل أن تكون المصلحة قائمة عند رفع الدعوى، لكن القضاء قبل في حالات كثيرة المصلحة المحتملة متى كانت جدية وليست افتراضية أو وهمية.⁷

والمصلحة المحتملة تعني أن القرار قد لا يكون قد ألحق ضرراً حالاً بالطاعن، لكنه من شأنه أن يؤثر في مركزه مستقبلاً على نحو معقول. وهذا مهم في القرارات التنظيمية، أو قرارات التخطيط العمراني، أو القرارات المهنية، أو القواعد التي ستطبق لاحقاً على فئة معينة.

مثال ذلك أن يطعن شخص في قرار تنظيمي يضع شروطاً جديدة لممارسة مهنة ينتهي إليها أو يوشك أن ينتهي إليها، أو أن يطعن سكان منطقة في قرار تخطيطي سيؤثر مستقبلاً على بيئتهم أو ملكياتهم.

لكن المصلحة المحتملة لا تعني المصلحة الخيالية. فيجب أن يكون احتمال التأثير حقيقياً وقريباً، لا مجرد افتراض بعيد.

المطلب الثالث: قبول مصلحة المجاورين والسكان

في مجالات العمران والبيئة والتنظيم المحلي، قبل القضاء في كثير من الحالات مصلحة السكان أو المجاورين في الطعن في قرارات إدارية تمس محيطهم أو استعمال المجال القريب منهم. ويعد هذا من مظاهر التوسع، لأن القرار قد لا يكون موجهاً إليهم مباشرة، لكنه يمس ظروف عيشهم أو قيمة أملاكهم أو بيئتهم.⁸

فالمجاور قد تكون له مصلحة في الطعن في رخصة بناء، أو قرار فتح منشأة مزعجة، أو قرار يتعلق باستعمال أرض قريبة منه. والسكان قد تكون لهم مصلحة في الطعن في قرار إداري يمس خدمة محلية أو مرفقاً عاماً أو تخطيطاً عمرانياً.

ويستند هذا التوسع إلى فكرة أن أثر القرار الإداري لا يقتصر على المخاطب المباشر به، بل قد يمتد إلى محيط واسع. وإذا قصرنا المصلحة على من وجه إليه القرار فقط، فقد تبقى قرارات خطيرة خارج رقابة القضاء.

المطلب الرابع: قبول مصلحة الجمعيات

من أهم مظاهر التوسع القضائي قبول مصلحة الجمعيات في الطعن بالإلغاء، متى كان القرار المطعون فيه يمس الغرض الذي أنشئت الجمعية من أجله. فإذا كانت الجمعية بيئية، قبل طعنها في قرارات تمس البيئة. وإذا كانت ثقافية، قبل طعنها في قرارات تمس التراث أو الثقافة. وإذا كانت حقوقية، قد تقبل مصلحتها في حدود مجال اختصاصها وأهدافها.⁹

لكن قبول مصلحة الجمعيات لا يكون مطلقاً. فالقضاء يشترط عادة:

1. أن تكون الجمعية قائمة قانوناً.
 2. أن يكون لها غرض محدد في نظامها الأساسي.
 3. أن يكون القرار المطعون فيه مرتبطاً بهذا الغرض.
 4. ألا يكون الطعن خارج نطاق نشاطها.
 5. ألا تكون الجمعية قد أنشئت فقط لغرض الطعن في قرار معين، في بعض الأنظمة التي تتشدد في هذا المجال.
- وقد ساهم قبول مصلحة الجمعيات في تعزيز الرقابة على القرارات الإدارية التي تمس مصالح جماعية، خاصة البيئة والتراث والحقوق الاجتماعية.

المطلب الخامس: قبول مصلحة النقابات والهيئات المهنية

اعترف القضاء الإداري للنقابات والهيئات المهنية بمصلحة في الطعن في القرارات التي تمس المصالح الجماعية للمهنة أو الفئة التي تمثلها. فالنقابة ليست مجرد تجمع أفراد، بل شخص معنوي يدافع عن مصالح مهنية مشتركة. 10 وتقبل مصلحة النقابة إذا تعلق القرار بما يأتي:

1. تنظيم المهنة.
2. شروط العمل.
3. الأجور أو الامتيازات الجماعية.
4. القواعد التأديبية العامة.
5. شروط التوظيف أو الترقية.
6. المساس بالمركز الجماعي لأعضائها.

لكن لا تقبل النقابة غالباً في الطعن في قرار فردي لا يمس إلا مصلحة شخصية بحتة لأحد أعضائها، إلا إذا كان القرار يثير مسألة مبدئية تتعلق بالمهنة أو إذا حولها القانون ذلك. وهنا يوازن القضاء بين تمكين الهيئات الجماعية من الدفاع عن المصالح المشتركة، ومنعها من الحلول غير المشروع محل الأفراد في نزاعاتهم الخاصة.

المطلب السادس: قبول مصلحة دافعي الضرائب والمنتفعين بالمرافق

في بعض الأنظمة، وسع القضاء مصلحة دافعي الضرائب المحليين أو المنتفعين بالمرافق العامة، فقبل طعونهم ضد قرارات مالية أو إدارية تؤثر في أعبائهم أو في جودة الخدمات التي ينتفعون بها. 11 فالمنتفع بمرفق عام قد تكون له مصلحة في الطعن في قرار يغير شروط الانتفاع أو التعريف أو تنظيم الخدمة. ودافع الضريبة المحلية قد تكون له مصلحة في الطعن في قرار مالي يفرض أعباء غير مشروعة أو يتعلق بتسيير جماعة محلية. وهذا الاتجاه يعزز الرقابة الشعبية القانونية على الإدارة المحلية، لكنه يحتاج إلى ضبط حتى لا يتحول كل مواطن إلى طاعن عام في كل قرار مالي أو إداري.

المطلب السابع: قبول المصلحة في القرارات التنظيمية

القرارات التنظيمية لا تخاطب شخصاً معيناً، بل تضع قواعد عامة ومجردة. ومع ذلك قبل القضاء مصلحة الأفراد أو الهيئات في الطعن فيها إذا كانوا ينتمون إلى الفئة التي ستطبق عليها تلك القواعد. 12 فالموظف له مصلحة في الطعن في نظام إداري يمس وضعه المهني، والطالب له مصلحة في الطعن في تنظيم امتحان أو قبول، والمهني له مصلحة في الطعن في لائحة تنظم مهنته، والجمعية لها مصلحة في الطعن في قرار تنظيمي يمس مجال نشاطها. وهذا مهم لأن القرارات التنظيمية قد تكون أشد أثراً من القرارات الفردية، ولو لم توجه إلى شخص محدد. ولو ضيقنا شرط المصلحة في مواجهتها، لأصبحت كثير من القواعد الإدارية العامة بمنأى عن الرقابة القضائية الفعلية.

المطلب الثامن: المصلحة في المنازعات البيئية والعمرانية

شهدت المنازعات البيئية والعمرانية توسعاً مهماً في شرط المصلحة، لأن الضرر البيئي أو العمراني لا يمس فرداً واحداً غالباً، بل يمس جماعة أو مجاًلاً مشتركاً أو أجيالاً قادمة. لذلك قبلت بعض الأنظمة طعون جمعيات البيئة والسكان والمجاورين في قرارات الترخيص أو التخطيط أو استغلال الموارد. 13

ويعكس هذا التطور انتقال المصلحة من مفهوم فردي ضيق إلى مفهوم جماعي أكثر اتصالاً بطبيعة الحقوق الحديثة. فالبيئة السليمة، مثلاً، لا يمكن حمايتها إذا اشترطنا ضرراً شخصياً مباشراً بالمعنى التقليدي في كل حالة.

غير أن القضاء يظل مطالبًا بالتمييز بين المصلحة البيئية الجدية والمصلحة العامة المجردة. ولذلك يشترط غالبًا أن يكون للطاعن ارتباط بالمجال أو بالغرض البيئي الذي يدعي الدفاع عنه.

المبحث الثالث: مظاهر التقييد القضائي لشرط المصلحة وحدود التوازن المطلوب

المطلب الأول: رفض الدعوى الشعبية

رغم التوسع في شرط المصلحة، ظل القضاء الإداري يرفض الدعوى الشعبية، أي الدعوى التي يرفعها شخص لمجرد الدفاع عن القانون أو المصلحة العامة دون أن تكون له مصلحة خاصة أو صلة جدية بالقرار. 14 والسبب في رفض الدعوى الشعبية أن دعوى الإلغاء، رغم طبيعتها الموضوعية، ليست مفتوحة لكل مواطن ضد كل قرار إداري. ففتح هذا الباب قد يؤدي إلى إغراق القضاء بدعاوى كثيرة، وربما إلى استعمال الطعن لأغراض سياسية أو إعلامية أو شخصية. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين رفض الدعوى الشعبية وقبول المصلحة الجماعية. فالجمعية أو النقابة قد تطعن دفاعًا عن مصلحة جماعية محددة، وهذا يختلف عن طعن فرد لا صلة له بالقرار إلا بصفته مواطنًا عامًا.

إذن، المعيار الفاصل هو وجود صلة قانونية أو واقعية معتبرة بين الطاعن والقرار.

المطلب الثاني: رفض المصلحة البعيدة أو غير المباشرة جدًا

يقيد القضاء شرط المصلحة عندما تكون العلاقة بين الطاعن والقرار بعيدة أو ضعيفة. فلا يكفي أن يكون للقرار أثر عام على المجتمع، بل يجب أن يمس الطاعن في مصلحة متميزة نسبيًا عن عموم الناس. 15 فإذا طعن شخص في قرار إداري لأنه لا يعجبه سياسيًا أو لأنه يرى أنه غير مفيد للمصلحة العامة، دون أن يكون له ارتباط خاص به، فقد ترفض الدعوى. وإذا كان أثر القرار على الطاعن مجرد أثر احتمالي بعيد، فقد لا تقبل المصلحة. وهذا التقييد ضروري لمنع تحويل القضاء الإداري إلى ساحة لمناقشة كل خيارات الإدارة العامة. فالقاضي يراقب المشروعية في إطار نزاع مقبول، ولا يمارس رقابة سياسية عامة على الإدارة.

المطلب الثالث: رفض المصلحة غير المشروعة

يشترط أن تكون المصلحة مشروعة. فلا تقبل مصلحة تقوم على وضع غير قانوني أو غرض مخالف للنظام العام. فإذا كان الطاعن يسعى إلى حماية نشاط غير مشروع، أو يريد إلغاء قرار لأنه يمنعه من مخالفة القانون، فلا تقبل دعواه. 16 مثال ذلك أن يطعن شخص في قرار إزالة بناء غير مرخص، لا لأنه ينازع في صحة القرار أو في مشروعية المسطرة، بل لأنه يريد الإبقاء على مخالفة عمرانية ثابتة. هنا قد لا تكون مصلحته مشروعة، مع أن له مصلحة مادية في الإبقاء على البناء. لكن يجب الحذر في تطبيق هذا القيد. فقد يكون الوضع محل نزاع، وقد يكون الطاعن يدعي أن الإدارة أخطأت في اعتباره وضعه غير مشروع. في هذه الحالة لا ينبغي رفض الدعوى من البداية، بل يجب فحص المشروعية.

المطلب الرابع: تقييد مصلحة الجمعيات والنقابات

رغم قبول مصلحة الجمعيات والنقابات، يميل القضاء إلى تقييدها عندما تتجاوز حدود غرضها أو عندما تدعي الدفاع عن مصلحة عامة مجردة لا صلة لها بنظامها الأساسي. 17

فالجمعية الرياضية لا تقبل منها دعوى في قرار بيئي لا علاقة له بغرضها. والنقابة المهنية لا تقبل منها دعوى في شأن سياسي عام لا يمس المهنة. والجمعية الحقوقية قد لا تقبل دعواها إذا كان القرار لا يدخل في نطاق أهدافها المحددة أو إذا لم يثبت ارتباط كاف. وهذا التقييد يهدف إلى منع الجمعيات من التحول إلى طاعن عام في كل القرارات الإدارية. لكنه يجب ألا يستعمل لتضييق غير مبرر على المجتمع المدني، خاصة في مجالات البيئة والشفافية والحقوق الجماعية.

المطلب الخامس: تقييد المصلحة في العقود والقرارات المنفصلة

تطرح العقود الإدارية إشكالا خاصا. فدعوى الإلغاء توجه أصلا إلى القرارات الإدارية الانفرادية، لا إلى العقود ذاتها. لكن القضاء قبل الطعن في بعض القرارات المنفصلة عن العقد، مثل قرار إبرام العقد أو الترخيص أو الإقصاء من المنافسة. ومع ذلك، قيد المصلحة في هذا المجال غالبا بمن له علاقة جديّة بالعقد، مثل المنافس المستبعد أو صاحب المصلحة الاقتصادية المباشرة. 18 وهذا القيد يهدف إلى حماية استقرار العقود الإدارية ومنع الغير البعيد من تعطيلها. ففي مجال الصفقات العمومية، لا تقبل دعوى كل شخص ضد قرار منح الصفقة، بل غالبا من المتنافسين أو من له مصلحة مباشرة في احترام قواعد المنافسة. ومع تطور القضاء المقارن، ظهرت آليات توازن بين حق الطعن وحماية استقرار العقود، مثل قصر بعض الطعون على أصحاب المصلحة المباشرة، أو تحديد آجال قصيرة، أو توسيع سلطات القاضي في ترتيب آثار الإلغاء دون هدم كل العقد.

المطلب السادس: تقييد المصلحة لحماية للأمن القانوني

قد يتجه القضاء إلى تقييد شرط المصلحة أو تفسيره بحذر عندما يؤدي قبول الدعوى إلى تهديد استقرار مراكز قانونية تكونت منذ زمن أو ترتبت عليها آثار واسعة. 19

صحيح أن المصلحة تقبل إذا توافرت شروطها، لكن القضاء لا ينظر إليها بمعزل عن الأمن القانوني. ولذلك توجد آجال للطعن، ويشترط أن تكون المصلحة قائمة، وقد يرفض الطعن إذا أصبح غير ذي موضوع أو إذا زالت مصلحة الطاعن. والأمن القانوني لا يعني تحصين القرار غير المشروع، لكنه يعني أن الطعن يجب أن يمارس في إطار ضوابط تمنع زعزعة الأوضاع المستقرة دون ضرورة.

المطلب السابع: أثر زوال المصلحة أثناء سير الدعوى

قد تكون المصلحة قائمة عند رفع الدعوى، ثم تزول أثناء نظرها. فهل تستمر الدعوى أم تقضي المحكمة بعدم قبولها أو بانتهاء الخصومة؟

الأصل أن المصلحة يجب أن تستمر إلى حين الفصل في الدعوى، لأن القضاء لا يصدر أحكاما نظرية. فإذا زال القرار، أو استجابت الإدارة لطلب الطاعن، أو لم يعد للإلغاء أثر عملي، فقد تزول المصلحة. 20 لكن في دعوى الإلغاء، قد تستمر المصلحة رغم زوال بعض الآثار، إذا بقيت للقرار آثار قانونية أو أدبية أو إذا كان الحكم بالإلغاء مفيدا في دعوى تعويض لاحقة أو في إزالة أثر قائم. وهنا يقدر القاضي الأمر بحسب ظروف الدعوى. وهذا يبين مرة أخرى أن شرط المصلحة ليس جامدا، بل مرتبط بجدوى الحكم.

المطلب الثامن: التوازن بين التوسع والتقييد

النتيجة الأساسية أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يقوم على توازن دقيق. فلا ينبغي أن يكون ضيقا إلى درجة تحصين قرارات الإدارة، ولا واسعا إلى درجة فتح الدعوى لكل شخص ضد كل قرار. ويتحقق التوازن عبر المعايير الآتية:

1. وجود صلة جديّة بين الطاعن والقرار.
2. عدم اشتراط ضرر مادي محقق دائما.
3. قبول المصلحة المعنوية والجماعية والمحتملة إذا كانت جديّة.
4. رفض الدعوى الشعبية المجردة.
5. تقييد طعون الجمعيات والنقابات بحدود أغراضها.
6. مراعاة طبيعة القرار وآثاره.
7. عدم إهدار الأمن القانوني.
8. تفسير المصلحة بما يخدم المشروعية وحق التقاضي.

ومن ثم فإن أفضل صياغة لشرط المصلحة هي أنها: كل فائدة جدية ومشروعة، مادية أو معنوية، فردية أو جماعية، حالة أو محتملة، تربط الطاعن بالقرار الإداري المطعون فيه على نحو يبرر طلب إلغائه.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء لم يكن شرطاً إجرائياً جامداً، بل عرف تطوراً قضائياً عميقاً يعكس طبيعة دعوى الإلغاء نفسها. فهذه الدعوى ليست دعوى شخصية خالصة، وليست في الوقت نفسه دعوى شعبية مفتوحة، وإنما هي دعوى موضوعية ذات مدخل شخصي أو مصلحي. ومن هنا نشأ التوتر الدائم بين التوسع والتقييد. وقد أظهر البحث أن القضاء الإداري توسع في مفهوم المصلحة لأسباب تتعلق بحماية المشروعية وحق التقاضي. فقبل المصلحة المادية والمعنوية، والمصلحة القائمة والمحتملة، ومصلحة المجاورين والسكان، ومصلحة الجمعيات والنقابات، ومصلحة المنتفعين بالمرفق، ومصلحة الطعن في القرارات التنظيمية. وهذا التوسع كان ضرورياً لأن القرارات الإدارية الحديثة لم تعد تمس الأفراد فقط بصورة مباشرة وفردية، بل قد تمس مصالح جماعية ومهنية وبيئية وعمرانية ورقمية. وفي المقابل، أظهر البحث أن القضاء لم يترك شرط المصلحة بلا حدود. فقد رفض الدعوى الشعبية المجردة، ورفض المصلحة البعيدة أو غير الجدية، ورفض المصلحة غير المشروعة، وقيد مصلحة الجمعيات والنقابات بحدود أغراضها، وراعى استقرار العقود والمراكز القانونية. وهذا التقييد ضروري حتى لا تتحول دعوى الإلغاء إلى أداة لإرباك الإدارة أو لإثقال القضاء بطعون لا فائدة عملية منها.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. المصلحة شرط جوهري لقبول دعوى الإلغاء، لكنها في هذه الدعوى أكثر مرونة منها في الدعاوى الشخصية.
2. الطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء تبرر التوسع في قبول المصلحة، لكنها لا تلغي شرط وجود صلة بين الطاعن والقرار.
3. المصلحة لا يشترط أن تكون مالية، بل قد تكون أدبية أو مهنية أو جماعية.
4. المصلحة المحتملة تقبل إذا كانت جدية وقريبة، لا افتراضية أو بعيدة.
5. الجمعيات والنقابات أصبحت من أهم أدوات توسيع الرقابة القضائية على الإدارة.
6. رفض الدعوى الشعبية يظل ضرورياً لمنع الطعون المجردة.
7. التقييد القضائي للمصلحة قد يحمي الأمن القانوني، لكنه قد يهدد المشروعية إذا بولغ فيه.
8. القرارات التنظيمية والبيئية والعمرانية تفرض قراءة أكثر مرونة لشرط المصلحة.
9. شرط المصلحة يعكس دور القاضي الإداري في التوفيق بين حق التقاضي واستقرار العمل الإداري.
10. التطور المعاصر يتجه نحو مصلحة جدية ومشروعة، لا مصلحة ضيقة ولا دعوى شعبية مطلقة.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. اعتماد تعريف مرن للمصلحة يقوم على الجدية والمشروعية والصلة بالقرار.
2. عدم اشتراط الضرر المادي المباشر في كل دعاوى الإلغاء.
3. الاعتراف بالمصلحة الجماعية للجمعيات والنقابات في حدود أغراضها القانونية.
4. توسيع قبول المصلحة في المنازعات البيئية والعمرانية والرقمية.
5. منع استعمال شرط المصلحة لتحسين قرارات الإدارة من الرقابة.
6. رفض الدعاوى الكيدية أو الشعبية التي لا تستند إلى صلة جدية بالقرار.
7. توحيد الاجتهاد القضائي في معايير قبول المصلحة.
8. إلزام الإدارة بنشر القرارات التنظيمية حتى يتمكن ذوو المصلحة من الطعن فيها.

9. تطوير قواعد المصلحة في القرارات الرقمية والخوارزمية التي تمس فئات واسعة.
 10. تمكين الجمعيات الجادة من الطعن في القرارات ذات الأثر الجماعي.
 11. حماية الأمن القانوني عبر آجال واضحة لا عبر تضيق مفرط للمصلحة.
 12. تعزيز تعليل الأحكام القضائية المتعلقة بقبول أو رفض المصلحة.
 13. نشر الاجتهادات الإدارية لتوجيه المتقاضين والإدارة.
 14. تكوين القضاة والمحامين في التحولات الحديثة للمصلحة، خاصة في البيئة والرقمنة والحقوق الجماعية.
 15. ترسيخ قاعدة أن شرط المصلحة يجب أن يخدم العدالة، لا أن يتحول إلى حاجز شكلي أمامها.
- وفي المحصلة، فإن تطور شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يكشف عن حيوية القضاء الإداري وقدرته على التكيف. فالمصلحة ليست بابًا مغلقًا ولا بابًا مفتوحًا بلا ضابط، بل هي مفتاح قضائي دقيق: إذا ضاق أكثر من اللازم حُرمت المشروعية من حارسها، وإذا اتسع بلا ضابط تحولت الدعوى إلى وسيلة اضطراب. ولذلك فإن الحل الأمثل هو المصلحة الجدية المشروعة، التي تفتح القضاء لمن له شأن حقيقي في القرار، وتمنع في الوقت نفسه الطعون المجردة والكيدية.

الهوامش

- [1] يقصد بالمصلحة في دعوى الإلغاء الفائدة العملية أو القانونية التي تعود على الطاعن من الحكم بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه.
- [2] الطبيعة الموضوعية لدعوى الإلغاء تعني أن الدعوى توجه إلى القرار الإداري ذاته لفحص مشروعيته، لا إلى الإدارة بوصفها مدينة بالتزام شخصي فقط.
- [3] المصلحة المحتملة تقبل إذا كان احتمال تأثر الطاعن بالقرار جديًا وقريبًا، لا مجرد احتمال نظري أو بعيد.
- [4] الصفة تعني صلاحية الشخص لرفع الدعوى باسم نفسه أو باسم غيره وفق القانون، أما المصلحة فهي الفائدة من رفعها.
- [5] شرط المصلحة ينظم حق التقاضي ولا ينبغي أن يتحول إلى قيد تعسفي يمنع الرقابة القضائية على الإدارة.
- [6] المصلحة المعنوية أو الأدبية تقبل متى كان القرار يمس الاعتبار أو المركز المهني أو القيمة المعنوية التي يحميها القانون.
- [7] قبول المصلحة المحتملة يعكس مرونة القضاء الإداري، خاصة في القرارات التنظيمية والمهنية والعمرانية.
- [8] مصلحة المجاورين في الطعن تظهر غالبًا في قرارات العمران والبيئة والمنشآت التي تؤثر في المحيط القريب.
- [9] مصلحة الجمعيات تقبل إذا كان القرار المطعون فيه يمس الغرض الذي أنشئت الجمعية من أجله.
- [10] مصلحة النقابات تنصرف أساسًا إلى الدفاع عن المصالح الجماعية للمهنة أو الفئة التي تمثلها.
- [11] قبول مصلحة المنتفعين بالمرافق العامة يرتبط بتأثرهم بشروط الخدمة أو التعريف أو تنظيم المرفق.
- [12] الطعن في القرارات التنظيمية يتطلب انتفاء الطاعن إلى الفئة التي ستطبق عليها القاعدة أو تأثره الجدي بها.
- [13] المنازعات البيئية والعمرانية من أكثر المجالات التي دفعت القضاء إلى توسيع مفهوم المصلحة.
- [14] الدعوى الشعبية هي الدعوى التي يرفعها شخص دفاعًا عن القانون أو المصلحة العامة المجردة دون مصلحة خاصة أو صلة جدية بالقرار.
- [15] المصلحة البعيدة أو غير المباشرة جدًا لا تكفي لقبول دعوى الإلغاء، حتى لا تتحول الدعوى إلى رقابة عامة مفتوحة.
- [16] المصلحة غير المشروعة لا تصلح أساسًا لقبول الدعوى، لأن القضاء لا يحمي مصلحة مخالفة للقانون أو النظام العام.
- [17] تقييد مصلحة الجمعيات والنقابات بحدود أغراضها يمنع تحولها إلى طاعن عام في كل القرارات الإدارية.
- [18] في منازعات العقود والصفقات، يميل القضاء إلى اشتراط مصلحة مباشرة أو جدية حماية لاستقرار المعاملات الإدارية.
- [19] الأمن القانوني يقتضي عدم ترك المراكز القانونية مستقرة زمنًا طويلًا تحت تهديد الطعون المفتوحة.

- [20] الأصل أن تستمر المصلحة إلى حين الفصل في الدعوى، ما لم يبق للقرار أثر قانوني أو عملي يبرر استمرارها.
- [21] دعوى الإلغاء لا تقبل لمجرد الرغبة في احترام القانون، بل لا بد من صلة بين الطاعن والقرار المطعون فيه.
- [22] التوسع في المصلحة يخدم المشروعية، لكنه يجب أن يظل محكومًا بمعيار الجدبة.
- [23] تضيق المصلحة قد يكون مبررًا لمنع دعاوى الكيدية، لكنه يصبح خطرًا إذا أدى إلى تحصين القرار غير المشروع.
- [24] المصلحة الجماعية أصبحت ضرورية في ضوء تطور الحقوق البيئية والمهنية والاجتماعية.
- [25] التوازن بين التوسع والتقيد هو جوهر التطور القضائي لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري: قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي.
2. سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي.
3. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة.
4. عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، منشأة المعارف.
5. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأة المعارف.
6. محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري: دعوى الإلغاء، دار العلوم.
7. محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم.
8. عمار عوايدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري.
9. عمار عوايدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري.
10. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار المجدد.
12. سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية.
13. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري.
14. نواف كنعان، القضاء الإداري.
15. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، دعوى إلغاء القرار الإداري.
16. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، أوجه الطعن بإلغاء القرار الإداري.
17. عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية.
18. طعيمة الجرف، قضاء الإلغاء.
19. فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري.
20. محمد الأعرج، المنازعات الإدارية والدستورية في المغرب.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. René Chapus, *Droit du contentieux administratif*, Montchrestien.
2. René Chapus, *Droit administratif général*, Montchrestien.
3. Jean Rivero et Jean Waline, *Droit administratif*, Dalloz.
4. Georges Vedel et Pierre Delvolvé, *Droit administratif*, PUF.
5. Marcel Waline, *Traité de droit administratif*.

- Prosper Weil, *Le droit administratif*, PUF. .6
- Jacques Chevallier, *Science administrative*, PUF. .7
- Didier Truchet, *Droit administratif*, PUF. .8
- Bernard Pacteau, *Contentieux administratif*, PUF. .9
- Jean-Claude Ricci, *Contentieux administratif*, Hachette. .10
- Odent, *Contentieux administratif*. .11
- Laferrière, *Traité de la juridiction administrative et des recours contentieux*. .12
- Paul Craig, *Administrative Law*, Sweet & Maxwell. .13
- Carol Harlow and Richard Rawlings, *Law and Administration*, Cambridge University Press. .14

ثالثاً: الاجتهادات والنصوص القانونية المقارنة

1. فرنسا: مجلس الدولة، 17 février 1950. Dame Lamotte.
2. فرنسا: اجتهادات مجلس الدولة بشأن intérêt à agir في دعوى تجاوز السلطة.
3. فرنسا: Code de justice administrative.
4. المغرب: القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية.
5. المغرب: اجتهادات المحاكم الإدارية ومحكمة النقض في شرط المصلحة.
6. الجزائر: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
7. الجزائر: اجتهادات مجلس الدولة والمحاكم الإدارية بشأن دعوى الإلغاء.
8. مصر: قانون مجلس الدولة.
9. مصر: اجتهادات المحكمة الإدارية العليا بشأن شرط المصلحة.
10. تونس: النصوص المنظمة للمحكمة الإدارية واجتهاداتها في قبول الطعون.
11. المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق في التقاضي والانتصاف الفعال.
12. دراسات مقارنة حول المصلحة في المنازعات البيئية والعمرانية.
13. دراسات حديثة حول المصلحة الجماعية ودور الجمعيات في الطعن الإداري.
14. دراسات حول شرط المصلحة في منازعات الصفقات والعقود الإدارية.
15. دراسات حول تطور دعوى الإلغاء في العصر الرقمي.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع